

مَصْنَفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(الطبعة ١٣٤٥ هـ)

١٤



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

مَسْأَلَتَرَفِي

النَّصْرُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

المؤتمر العالمي بمناسبة الألفية لوفاء الشيخ المفيد



مِثْلُ التَّوْفِي

النَّصْرُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

تأليف

الإمام الشَّيْخُ الْمُفِيدُ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦-٤١٣ هـ)

الكتاب:	مسألة في النصّ على عليّ (ع)
المؤلف:	الشيخ المفيد (ره)
محقق:	الشيخ مهدي نجف
الطبعة:	الأولى
التاريخ:	١٤١٣ هـ ق
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة:	مهر
صفّ الحروف:	مؤسسة آل البيت
الكمية:	٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احتلّت البحوث المرتبطة بالإمامة و الخلافة مجالاً واسعاً من تراث الشيخ المفيد باعتبارها الفارق المهم بين أكبر طائفتين من طوائف الاسلام منذ صدر التاريخ الاسلامي.

و باعتبار أن من الواجب على علماء الامة السعي في إزاحة الفوارق بتحديد الملزمات الحقّة و البت فيما يجب على الأمة اعتقاده توصلاً الى ما يجب متابعتة و نصره في سبيل توحيد صفوف الأمة و رصّها و بناء البنين المرصوص عليها.

و من المسائل المثارة في هذا المجال - بعد إثبات إمامة الامام عليّ أمير المؤمنين عليه السلام - هو: لماذا قعد الامام عن مطالبة حقّه في الامامة و الخلافة بعد النبي صلى الله عليه و آله و سلم؟!

و لماذا سكّت عن مَنْ تقدّم عليه من الخلفاء؟!

و لماذا لم يُظهر معارضته لهم، بل خالطهم مخالطة سلمية، مما يوحي، او

استوحى منه كثير من الناس، أنه موافق لهم؟!

٤ مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام

كأخذه العطاء منهم، و الاشتراك في صلواتهم جماعة، و الحضور في مجالسهم، و غير ذلك مما يدلّ على عدم المقاطعة و على الرضا عنهم و عن تصرفاتهم او حتى نكاح سبي حروبهم!

و قد تصدّى الشيخ المفيد في هذه الرسالة لهذه الاسئلة و الشبهة، بأسلوبه الرصين الهادئ، و الواضح، عارضاً لما تقوله الشيعة بهذا الصدد من الأجوبة عن كل واحد من تلك الاسئلة المثارة و الظريف أنه أجاب عن مسألة نكاح الإمام عليه السلام سبي الخلفاء، من طريقين:

١- طريق الممانعة:

أي يدفع دعوى السائل أن الإمام عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، بل يمكن دعوى أنه عليه السلام نكح السبي على أساس عقد الزواج. فلا طريق للسائل الى إثبات دعواه تلك!

٢- طريق المتابعة:

أي مع الموافقة على فرض السائل أنه عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، و الاجابة عن ذلك.

و هذا يعطي أن الشيخ المفيد كان يتوخّى منتهى النصفة مع الخصوم و لا يكتفي برد الدعاوي و إنكارها، بل يتنزّل معهم و يحاول أن يجيبهم على مبانيهم و ملتزماتهم أيضاً.

و الظاهر أن مثل هذه الاسئلة كانت مثارة في زمن الشيخ المفيد و عصره، فقد أثار أبو هاشم - من المعتزلة - سؤالاً بعنوان:

كيف رضي أمير المؤمنين عليه السلام أن يكون في الشورى العمرية مع ما تردد فيه من القول حالاً بعد حال؟

مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام ٥

نقله القاضي عبد الجبار في المغني (ج ٢٠ ق ١ ص ١٢٢)

وقد أجاب السيد المرتضى عن ذلك في الشافي بقوله: ذكر أصحابنا فيه

وجوها:

أحدها: أنّه عليه السلام إنّما دخلها ليتمكّن من إيراد النصوص عليه و الاحتجاج بفضائله و سوابقه و ما يدل على أنّه احقّ بالأمر و أولى. و منها: أنّه عليه السلام جوز أن يسلم القوم الأمر له، و يذعنوا لما يورده من الحجج عليهم بحقه، فجعل الدخول في الشورى توصلاً الى حقه، و سبباً الى التمكن من الأمر و القيام فيه بحدود الله، و للإنسان أن يتوصّل الى حقه و يتسبّب اليه بكل أمر لا يكون قبيحاً.

و منها: أن السبب في دخوله عليه السلام كان التقية و الاستصلاح،...

فحملة على الدخول ما حملة في الابتداء على إظهار الرضا و التسليم.

لاحظ الشافي في الامامة (٢/١٥٥) و تلخيص الشافي (٢/١٥٠-١٥٤)

و قد اختار الشيخ الطوسي الوجه الثاني من الوجوه التي ذكرها المرتضى فذكره بشيء من التفصيل - في جواب الاعتراض على قبول الامام على الرضا عليه السلام لولاية العهد من قبل المأمون العباسي - فقال ما نصّه:

كلّ ما مضى من الكلام في أسباب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في

الشورى، فهو بعينه سبب في هذا الموضوع، و جملته: أن صاحب الحق له أن يتوصّل اليه من كلّ جهة و سبب، لا سيّما إذا كان يتعلّق بذلك الحق تكليف عليه، فإنّه يصير واجباً عليه التوصل و التصرف في الامامة.

لاحظ تلخيص الشافي (٤/٢٠٦).

و رسالة الشيخ المفيد هذه على صغر حجمها جامعة للأجوبة على كلّ

٦ مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام

تلك الاسئلة المثارة، بأوضح وجه.

على أن الظاهر من نسختها المتوفرة: أن كاتبها لم ينقل جميع ما أملاه
الشيخ رحمه الله، بل اختصرها.
والحمد لله على توفيقه.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

وقام به بإعلامه في الجملة أن يعود له صلى الله عليه وآله في الدين والديانة ثم بعد ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك أن علم الأمة في الخلقين ^{أن} يرجع عن الباطل إلى الحق بعد مدة ويستنصر فكان ترك قتل المصلحة ومن الله علم أن في ظهورهم ومؤمنين لا يجوز قتلهم ولجبا لهم فكان ترك قتلهم ومصلحة ^{صلى} ومنه سقفة منه على شيعة وولان يضطلموا فيقطع نظام الإمامة وهذا كلام معروف ويعرف ذاهل العدل والمتكلمين وهو من أصول الدين الأبرى أنا أذكرنا عن تفرغ قوم روح وهلاك فور صالح لأحلافه وبقا قاتل الحسين عليه السلام والحسين عند الله أعظم من نادر صالح لم يكن الجواب إلا ما ذكرناه ^{حالي} من المصلحة وباعلم الله من بقا نبياء ه

مسألة أخرى في النص عن الشيخ المفيد رضي الله عنه
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والثناء
كل نصية سأل سائرا فقال إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عنده فله نص على أمير المؤمنين سلام الله عليه واستخلفه على
أمة فله نص عن جرت له ودعوا النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه
فإن قلم فعل ذلك واختاره تستموة إلى النصيب لأمراء الله وأمره ^{نستموة}
وإن قلم فذلك مضطرا فاستموة إلى الحسين والصنف وقد علم

وكتب كتابا في حق امتحانه عموم آية الله العظمى
مرعشي نجفی - قم

الناس منه خلا ذلك لا يصحّ الواثق المشهورة والفردسية
 المذكورة وبعد ذلك في أخذ عظامهم ونكح سبيهم وصلى عليهم
 وحكم في مجالسهم وكذلك يدلّ على ما ذهبتم اليه في النصّ
 للجواب قيل له انما اخذه العطايا انما اخذ بعض حصة واما الصلاة
 خلفهم فهو الامام من تقدّم يزيد في صلاة فاسدة على ان كلامكم
 فريضة وانما تكاد من سبيهم ففي جواب ان احدها على طريق المناجاة
 فان الشيعة يرى ان الخليفة قد وجّه من خلفه القسم من مسلم الخليفة
 واستدلوا على ذلك بان عمر بن الخطاب لم يكن من كان ابو بكر سباه لم
 يرد الخليفة ولو كانت من السبي لردّها واما الذي على طريق المناجاة
 فهو اننا اذا سلمنا لكم انكم من سبيهم لم يكن لكم فيه ما اردتم لان
 الذين سباهم ابو بكر كانوا قاصدين في نبوة رسول الله صلى الله عليه
 وآله ومن قدح في نبوته كفر وكنّا حرم طرا لذكر احد ولو سباهم
 يريد انما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قاصدين
 ائمتهم ثم نكح امير المؤمنين سلام الله عليه من سبيهم لكن الامر بخلاف
 ذلك واما احكامهم في مجالسهم فانه لو قدر الايدعهم يكون حكما واحدا
 لفعلنا فانحكم له واليه وهو والله التوفيق قال من كتب خطه هذه
 المسئلة اختصرها كاتبها وليست مستوفاة حسب ما لها رضي الله
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

حكم في مجالسهم

وقف كتابخانه و قرائت خانه عمومی بیت الله العظمی
 مرعشی نجفی - قم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
سألتنا يا أبا عبد الله إذا كان رسول الله صلى الله
عليه وآله عندكم قد نص على أمير المؤمنين سلام الله
عليه واستخلفه على امتك فلم يجد عن حق له وقد عور اليه
صلى الله عليه وآله عليه فيه فإن قلتم قلنا لا يحتجوا
نستبقوه إلى التضييع أمر الله وأمر رسوله وإن قلتم فعل
ذلك فطردوا نستموا إلى الجبن والضعف وقد علم الناس منه
خلاف ذلك لانه صاحب التوافق المشهور والفروسيه
الذكور وبعد ذلك قلتم اخذ عطايتهم ونكسيتهم وصاحظهم
وحكم بما لهم ولما كان ذلك على ما دام ما هم فيه في النص

الجواب

قبله أما اخذ العطايات فما اظفر حقيقته وأما الصلاة
ظفرهم ونزلوا امام مرتفعهم بين يديه فصلاة فاسده على ان
كلامه وفريجه وأما ما ذكره من سيئهم فغيره جواب
أحد هما على طريق الممانعة والآخر على طريق المنايعة فاما
الذي على طريق الممانعة فإن المشيعة مرويه عن الحنفية
من ظالمات القسمة من مسلم الحنفية واستدلوا على ذلك بان
انما الخطاب لما رد من كان انزك سباه لم ترد الحنفية
ولو كانت من السبي لردوا وأما الذي على طريق المنايعة
فهو انما اذا سلمنا الحكم انه نكسيتهم لم يكن الحكم فيه
ما اردتم / ان لا يرد سبائهم أو يتركوا أو ينادون

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وليّ كلّ نعمة .

سأل سائل فقال : إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله عندكم قد نصّ على أمير المؤمنين سلام الله عليه ، واستخلفه على أمّته ، فَلِمَ قعد^(١) عن حقّ له ، وقد عوّل النبي صلى الله عليه وآله عليه فيه ؟ .
فان قلتُم : فعل ذلك باختياره . نسبتموه إلى التضييع لأمر الله وأمر رسوله .

وإن قلتُم : فعل ذلك مضطراً . نسبتموه إلى الجبن والضعف ، وقد علم الناس منه خلاف ذلك ، لأنّه صاحب المواقف المشهورة ، والفروسيّة المذكورة .

وبعد ذلك ، فَلِمَ أخذ عطاياهم^(٢) ، ونكح سبيهم ، وصلى

(١) في ب «بعد» .

(٢) في ب «عطائهم» .

خلفهم، وحكم في مجالسهم؟! وكلّ ذلك يدلّ على فساد ما ذهبتم اليه في النصّ.

الجواب: قيل له: أمّا أخذه العطايا، إنّما أخذ بعض حقّه.

وأما الصلاة خلفهم، فهو الامام، من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة، على أن كلّ مؤدّ فريضة.

وأما نكاحه من سبيهم، ففيه جوابان:

أحدهما: على طريق الممانعة.

والآخر: على طريق المتابعة.

فأمّا الذي على طريق الممانعة، فإن الشيعة تروي أن الحنفية^(١)

تزوّجها من خالها القاسم بن مسلم الحنفي، واستدلوا على ذلك، بأن عمر ابن الخطاب لما ردّ من كان أبو بكر سباه، لم يرّد الحنفية، ولو كانت من السبي لردّها.

وأما الذي على طريق المتابعة: فهو أنّا إذا سلّمنا لكم أنّه نكح من

سبيهم، لم يكن لكم فيه ما أردتم، لأنّ الذين سباهم أبو بكر كانوا قادحين في نبوة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن قدح في نبوته كفر، ونكاحهم حلال لكلّ أحد، ولو سباهم يزيد. وإنّما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قادحين في إمامته، فنكح أمير المؤمنين سلام الله عليه من سبيهم، لكن الأمر خلاف ذلك.

وأما حكمه^(٢) في مجالسهم، فانه لو قدر الآ يدعهم يحكمون حكماً

(١) هي خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. أم محمد المعروف بـ«محمد بن الحنفية».

(٢) في ب «حكمهم».

مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام ١٥

واحداً لفعل، إذ الحكم له وإليه دونهم. وبالله التوفيق.
قال من كتب بخطه هذه المسألة: إختصرها كاتبها، وليست
مستوفاة حسب ما أملاها رضي الله عنه، وصلى الله على سيدنا محمد
النبي وآله اجمعين الطيبين الطاهرين.

* * *